مجموعة المباي معه مثل سابير ورابينوفيتش .

● العقبة الثالثة ، تمثلت في رفض رجل الحزب (المباي) القوي بنحاس سابير الاشتراك في الحكومة الجديدة بحجة رغبته في التفرغ للعمل في مجال الهجرة في الوكالة اليهودية .

وقد اضطر رابين للاستغناء عن خدمات كليهما ، وتهديد الحزب بالاعتذار عن تشكيل الحكومة الجديدة اذا لم يوافق مكتب الحزب وكتلته في الكنيست على التشكيلة التي سيقدمها . وبالفعل فقد حصل رابين على الموافقة نتيجة لجهود المستوزرين الجدد من رجالات الصف الثاني في المباي .

● اما العقبة الرابعة ، فتمثلت في مطالبة شلومو هيلل (ممثل الطوائف الشرقية) بمنصب وزاري أهم من وزارة الشرطة ، او باضافة وزير ثان من ابناء الطوائف الشرقية للحكومة . وقد حل رابين هذه العقبة بأن وعد هيلل بتعيينه رئيسا للجنة الوزارية للانعاش الاجتماعي وبتعيين عدد من أعضاء الطوائف الشرقية في الكنيست نوابا للوزراء في وزارات مهمة .

وأهم هذه العقبات ، وهي التي تمثلت في الصراع على وزارتي الدفاع والخارجية كان يكمن وراءها مواقف كتلوية متشددة لم يكن لرابين خيار سوى الرضوخ لها . ومن هنا ينبع الضعف الاساسي لحكومة رابين ، فهي لا تشكل طاقما اختاره رئيس الوزراء على اساس المؤهلات والمتطلبات ، بقدر ما ان هذا الطاقم كان نتيجة وتلبية لمطالب كتلوية فرضت على رابين . فكتلة رافي هي التي اختارت ممثليها في الوزارة وهي التي قررت نوعية الوزارتين او بشكل ادق نوعية احداهما . وكذلك الامر ، مع كتلة احدوت هعفودا ، فهي بالاضافة الى فرضها الون في وزارة الخارجية ، كانت الكتلة الوحيدة التي لم تؤد عملية تشكيل الحكومة الجديدة الى احداث تغيير في مرشحيها للوزارة . فقد فرضت هذه الكتلة نفس الوزيرين اللذين كانا يمثلانها في الحكومة السابقة ، واللذين لاحدهما على الاقل — جاليلي — قسط كبير في المفاهيم والمسؤولية عما سمي بالتقصير في حرب يوم الغفران على المستوى السياسي .

ان المتتبع لكل ما جرى من صفقات اثناء عملية توزيع الحقائب وما رافقها من اتهامات متبادلة بين الكتل والشخصيات البارزة المختلفة ، تلك الاتهامات التي لم تخل من تعابير لاذعة ، يرى ان ما رآه او اعتبره البعض ، على اثر المنافسة بين رابين وبيرس على رئاسة الوزارة ، وما اعتبر من انه ظاهرة صحية ودليلا على بدء غروب شمس الكتل وشمس الالهة ، لم يكن كذلك . فغروب شمس الالهة لم يكن سوى غروب لقوة المباي المهيمنة كحزب ولقوة مرشحيه لرئاسة الوزارة . وفي هذا السياق خلصت معاريف (٧٤/٥/٢٣) من مسألة توزيع الحقائب الوزارية بقولها : « ان من آمن في الايام التي اعقبت تعيين رابين كمرشح لرئاسة الوزارة ، بأن انتخابه يشير الى نهاية نظام الكتل في حزب العمل ، مرغم الان ان يتوصل الى استنتاج بأن سعادته كانت سابقة لاوانها . فنظام الكتل ما زال حيا يرزق ، ولم يبرز في اي وقت مضى كما هو الحال في هذه الايام » .

وبعد أن أشارت معاريف الى شروط الكتل والاجنحة المختلفة في الحزب في فرض الوزراء والحقائب على رابين قالت : « ان لهذا التفكك دلالات تتعدى مسألة تقليص صلاحيات رئيس الوزارة المقبل . لان الحكومة في نهاية الامر ستؤلف من ممثلي ست كتل وليس اربع » .

اما ايبان فقال في خطابه امام مجموعة المباي ومكتب حزب العمل « ... ان الافتراض بأن نظام الكتل قد زال — كان مجرد وهم » . وأضاف ايبان في خطابه المذكور : « اما انه لا توجد كتل بتاتا — وعندها كيف يصوتون في « رافي » و« احدوت هعفودا » حول الانضمام او عدم الانضمام للحكومة وحول شروط الانضمام والمرشحين الذين لا مهرب من تتويجهم ؟ واما ان هناك نظاما كتلويا وفي هذه الحالة لماذا يسمح بابعاد العمود الفقري للحركة ، عن جميع المواقع الاساسية ؟ » (يديعوت احرونوت ٧٤/٥/٢٨) .

ونظرة على التركيبة الوزارية (انظر الملحق) — رغم ان المباي يحتفظ فيها بأكبر عدد من الحقائب — تظهر ان الخاسر الوحيد كان كتلة المباي ، فقد فقدت السيطرة على اكثر المجالات حيوية وهما مجال السياسة الخارجية والامن ، واضطرت ان تدفع لوحدها تقريبا ثمن المطالبة بالتغيير . وقد وصف يوئيل ماركوس (هآرتس ٢٩/